مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية

الحوارات بشأن الحلول الخاصة بالنظم الغذائية

تعزيز أوجه التآزر بين العمل المناخي وتنفيذ المسارات الوطنية للنظم الغذائية استعدادًا للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – الأربعاء، 13 سبتمبر/أيلول 2023

***مسودة** التقرير الموجز*

في 13 سبتمبر/أيلول 2023، استضاف كلٌّ من مركز الأمم المتحدة لتنسيق النظم الغذائية (المركز) ورئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف) التي ستُعقد في الإمارات العربية المتحدة جَلستين (جلسة صباحية وجلسة بعد الظهر) للحوار بشأن الحلول الخاصة بالنظم الغذائية تحت عنوان "*تعزيز أوجه التآزر بين العمل المناخي وتنفيذ المسارات الوطنية للنظم الغذائية استعدادًا للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ*". ويرد في ما يلي موجز عن جلستَي الحوار.

المقدمة

أبرزت **معالي السيدة مريم المهيري**، وزيرة التغيّر المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة والمسؤولة عم موضوع النظم الغذائية في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، أهمية التعاون بين المركز ورئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف؛ فهما يركّزان على الدور الحيوي الذي تؤدّيه النظم الغذائية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات اتفاق باريس على حدّ سواء.

وشدّدت معالي الوزيرة المهيري على الحاجة الملحّة إلى التحوّل إلى إنتاج غذائي شامل ومستدام وقادر على الصمود بغية مكافحة ارتفاع معدلات الجوع وسوء التغذية والتدهور البيئي نتيجة تغيّر المناخ.

وركّزت معالي الوزيرة أيضًا على الدور المحوري للنظم الغذائية في التصدّي للتحديات العالمية وعلى الحاجة الملحّة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحويل هذه النظم، مشدّدةً على ضمان قطع التزامات عالمية خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ودعت جميع القادة إلى المصادقة على إعلان الإمارات العربية المتحدة الأوّل من نوعه بشأن الترابط بين النظم الغذائية والمناخ.

وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن الغاية الأساسية من التوقيع على الإعلان تتمثّل في إدماج النظم الغذائية في المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف الوطنية إبّان الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف، وسلّطت الضوء على استحداث أدوات فنية ستساعد البلدان على تحقيق ذلك، وعلى توفير حزمة تدريبية موجّه إلى المفاوضين بشأن القضايا المتعلقة بالمناخ.

وبعد إدلاء معالي الوزيرة المهيري بالملاحظات الافتتاحية، عرض **السيد Kristofer Hamel**، المدير المسؤول عن النظم الغذائية في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، أبرز العناصر الواردة في الإعلان الذي سيتمّ اعتماده خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

ويقرُّ الإعلان بالترابط المتبادل بين النظم الغذائية وتغيّر المناخ، إذ أنه يتيح الفرصة لتوحيد الجهود وتعزيز مستوى الطموح وتقديم الدعم من أجل العمل على التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في النظم الغذائية كافة، بموازاة تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، والطبيعة والتنوّع البيولوجي، وسبل العيش، والقدرة على الصمود، وذلك بدعم من الجهود

الوطنية التي تمثّل ركيزة بالغة الأهمية. لكنّ هذه الرؤية تتجاوز النطاق الحكومي التقليدي وتقرّ بالدور الحيوي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة غير الحكومية في النظم الغذائية.

وسيشدّد الإعلان أيضًا على أهمية توسيع نطاق الابتكارات التي تستند إلى الأدلة والتي تزيد من الإنتاج المستدام لدى أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزّز قدرتهم على الصمود، بموازاة زيادة فرص الحصول على التمويل الدولي الذي من شأنه تحويل النظم الغذائية بغية التصدّي لتغيّر المناخ، ولا سيّما بالنسبة إلى الفئات الأشدّ ضعفًا.

المناقشة

تواصَل الحوار من خلال مناقشة نشطة تولّت **السيدة Sylvia Ekra**، نائب مدير المركز، تيسيرها (الفترة الصباحية)، في حين تولّى **السيد Stefanos Fotiou**، مدير المركز تيسير جلسة بعد الظهر.

وأشار السيد Fotiou قبل استهلال المناقشة إلى اكتساب جدول الأعمال المتعلّق بالمناخ في مواجهة التحديات المرتبطة بالمناخ في مجال الأمن الغذائي أهمية متزايدة. وشدّد على أهمية إقامة روابط بين تغيّر المناخ والنظم الغذائية خلال عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2. وأوضح السيد Fotiou الحاجة الملّحة إلى اتخاذ إجراءات جوهرية وملموسة، مؤكّدًا على ضرورة حشد الجهود وتوحيد مختلف أصحاب المصلحة على نحو نُظمي ومنسّق. ويكتسي العمل الوثيق مع المنسّقين الوطنيين وتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية على المستويات كافةً أهمية حاسمة من أجل تسريع عجلة التقدّم. وطُرح بعد ذلك على المشاركين السؤالَان التاليان:

1- كيف يمكن تعزيز أوجه التآزر بين تحويل النظم الغذائية والعمل المناخي، أي كيف يمكن ربط مسارات التحويل بالمساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيّف الوطنية؟

2- ما هي أهمّ التوصيات التي تقترحون إدراجها في مسودة "إعلان القادة بشأن النظم الغذائية والزراعة والعمل المناخي"؟

وشدّد المشاركون خلال الحوار على الدعم الحيوي من مختلف الكيانات، مثل المركز على سبيل المثال، وتطرقوا إلى الحاجة الملحّة إلى التمويل من أجل ضمان فعالية العمل المناخي. وبيّنت النجاحات التي حقّقتها بعض البلدان إحراز تقدّم على صعيد العمل المناخي وإدماجه في المسارات الوطنية. وأخذ المشاركون علمًا بالتحديات الماثلة أمام التنسيق مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الوطني، ودعوا إلى اتباع نهج متكامل للنظم الغذائية. وشدّد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز التآزر بين البرامج والمبادرات القائمة والعمل المناخي، بما في ذلك نهج "الصحة الواحدة". وناقشوا سبل تحقيق التوازن السليم بين التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه والصمود في مواجهته باعتبار ذلك مسألة محورية من أجل التوصّل إلى حلول مربحة للجميع في مجال العمل المناخي.

الملاحظات المنبثقة عن النقاش

علّق **السيد زيتوني ولد دادا**، نائب مدير مكتب تغيّر المناخ والتنوّع البيولوجي والبيئة في منظمة الأغذية والزراعة، على النقاش مؤكّدًا التزام المنظمة بالمضي قدمًا في جدول الأعمال المتعلّق بالمناخ. وركّز على دور الزراعة المحوري في التصدّي للتحديات الراهنة، ودعا الجميع إلى العمل على تجسيد النوايا على شكل إجراءات ملموسة. وأشار السيد ولد دادا إلى الدور الذي تضطلع به منظمة الأغذية والزراعة في تيسير الحصول على التمويل المناخي عبر مرفق البيئة

العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وأعرب عن التزام منظمة الأغذية والزراعة بمبادرات مختلفة وبرامج ومشاريع متعددة تعترف بالدور الحاسم لصغار المزارعين.

وأشاد **السيد David Nabarro**، المدير الاستراتيجي لمؤسسة 4SD، بالجهود التعاونية والتقدّم المحرز، بما في ذلك إنشاء مسارات وطنية، وتنظيم حوارات بشأن الحلول، والعملية المفضية إلى تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية +2، والتي سلّطت الضوء على النظم الغذائية. وشدّد على أن البلدان تواجه حاليًا العديد من الصدمات الكبرى وأكّد على الدور المحوري للمنسّقين الوطنيين.

وخلال جلسة بعد الظهر، أعرب مجددًا **الوزير المفوّض السيد محمد الجمّال**، نائب مدير إدارة تغيّر المناخ والبيئة في وزارة الشؤون الخارجية، عن التزام جمهورية مصر العربية وشدّد على الأهمية التي حظي بها الأمن الغذائي في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وأكّد السيد محمد الجمّال الحاجة إلى تحديد العمليات الناجحة وإبرازها، منوّهًا ببعض المبادرات على غرار مبادرة الأغذية والزراعة من أجل التحوّل المستدام (FAST) وجدول أعمال شرم الشيخ للتكيّف مع تغيّر المناخ. وشدّد كذلك على أهمية التصدّي للشواغل المتعلّقة بالأمن الغذائي على نحو شامل، مشيرًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتبارها منصّة أساسية لمواجهة التحديات العالمية.

واختتم **السيد Stefanos Fotiou** الحوار داعيًا جميع المشاركين إلى الاستفادة من المبادرات والهيئات القائمة والنهوض بها، بموازاة تحقيق التواصل بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال النظم الغذائية على المستويات كافةً. وسلّم بأن جدول الأعمال المستقبلي واعد وتمنّى لرئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف النجاح في سعيها إلى التصدّي لتلك المسائل الحاسمة. وأضاف أنه عندما تقطع البلدان النامية التزامات، يجب مساعدتها لكي تتمكن من الوفاء بها. وشدّد في هذا الصدد على أن التحدّي الماثل أمام رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف لا يقتصر وحسب على ضمان التزام المئات من قادة العالم التزامًا سياسيًا، بل يشمل أيضًا ضمان توفير الآليات والموارد المناسبة لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها خلال العامين اللذين يعقبان الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف.